السياسات البيئية في التجارة الدولية

الواقع والنقاشات بين الدول المتقدمة والدول النامية

د. يوسفات علي[1]

أ. يحياوي لخضر[2]

ملخص:

إن فرض السياسات البيئية من طرف الدول المتقدمة على صادرات الدول النامية يؤثر بشكل كبير على النفاذ هذه المنتجات إلى الأسواق العالمية وتصبح بالتالي حاجزا أمام صادراتها وتفقدها الميزة التنافسية، وهذا لكون هذه السياسات تم وضعها بشكل أحادي من طرف الدول المتقدمة وهذا وفق لإستراتجياتها الداخلية دون مراعاة مصالح الدول النامية، ويعتبر فرض طرق الإنتاج على الدول النامية للمحافظة على البيئة تهديدا مباشرا لكثير من المؤسسات خصوصا الصغيرة والمتوسطة، فالدول النامية لا تملك الإمكانيات المادية والتكنولوجية. ويجب أن ألا توظف القضايا البيئية من أجل فرض قيود التجارة على الدول التي لا تطبق المعايير البيئية العالمية وهذا قد يكون أحد أسباب فشل المفاوضات التي ترمي إلى تحقيق التعاون بين الدول التقدمة والدول النامية، فهذه الأخيرة لا ترى مانعا من تكثيف جهود دولية لحماية البيئة، إلا أنها ترى أن الدول المتقدمة لها مسؤولية تاريخية لما وصلت إليه الأوضاع البيئية.

Abstract:

The imposition of environmental policies on developing countries' exports significantly affect access products to world markets, and lose the competitive advantage, and these policies have been developed unilaterally according to Astratjyatea interior without taking into account the interests of developing countries , and is considered the imposition of production methods on the developing countries to preserve the environment a direct threat to many enterprises, especially small and medium enterprises, which do not have the physical and technological capabilities in order to cope with these policies reversed states provided. And must not employ environmental issues in order to impose restrictions on international trade, and this is one of the reasons for the failure of negotiations aimed at achieving cooperation among nations offering and developing countries. And developing countries do not see an obstacle to intensify international efforts to protect the environment, even though the developed countries have a historical responsibility to the reached environmental conditions.

[1]– أستاذ محاضر "أ"، جامعة أدرار.

[2]– أستاذ مساعد، جامعة سعيدة.

مقدمة:

في العقود الأخيرة ازدادت التجارة بين الدول في جميع أنحاء العالم وذلك بفضل انخفاض تكاليف النقل وتطور الاتصالات والابتكار التكنولوجي وتقليص حواجز التجارية، وفي نفس الفترة ازدادت مخاوف من تدهور البيئة مثل تلوث الهواء والمياه والأمطار الحمضية وإزالة الغابات هذا ما يثير مسالة السياسات البيئية في التجارة الدولية، فسياسات البيئية والتجارة الدولية أصبحتا من المواضيع المهمة في المحافل العالمية، فهل يوجد الارتباط بين السياسات البيئية والتجارة الدولية، وهل من المؤكد أن الدول المتقدمة تستعمل المعايير البيئية كحاجز من حواجز الغير الجمركية أمام صادرات الدول النامية، وهل منظمة التجارة العالمية تهتم بالقضايا البيئية وللإجابة على هذه التساؤلات تم تقسيم البحث إلى ثلاث محاور وهي:

* المحور الأول: المناقشات البيئية والتجارة الدولية.

* المحور الثاني: المعايير البيئية والتجارة الدولية.

* المحور الثالث: منظمة التجارة العالمية والبيئة.

1- المناقشات البيئية والتجارة الدولية:

1-1 :العلاقة بين التجارة الدولية والبيئة

يحاول المجتمع الدولي الوصول إلى صيغة من التوافق بين أهداف تحرير التجارة وإزالة العوائق المقيدة لها وبين الأهداف البيئية التي قد تكون حاجزا أمام المبادلات التجارية وتصبح نوعا جديدا من التدابير الحمائية في وجه التجارة الدولية، فالدول النامية لا زالت تحاول التأقلم مع القرارات التي أسفرت عنها جولة الأروغواي وتأتي التوجهات الحديثة للدول المتقدمة نحو تضمين الاعتبارات البيئية في نظم وسياسات التجارة الدولية حيث أن هده التوجهات لها صوراً وأنماطاً تدعو إلى المزيد من التخوف من جانب الدول النامية[1]

هناك العديد من الروابط المختلفة بين التجارة الدولية والبيئة، قد يكون تدفقات التجارة لها تأثير على البيئة من خلال قنوات مختلفة وقد تكون هذه التجارة سلبية على البيئة من خلال انتقالها إلى الدول أخرى ومن المتوقع أن تكون لها اثر ايجابي على البيئة، ولذالك فان التجارة الدولية لها اثر غير مباشر على البيئة من خلال تأثيره على التنمية.

وبناء على ذلك فإن أي تحليل اقتصادي لأثر التلوث البيئي من المنظور العالمي لا بد أن يأخذ في اعتباره أن هناك عاملين مؤثرين هما:الأثر الناشئ عن الأنشطة الملوثة للبيئة داخل الدولة والأثر الانتقالي للمشاكل البيئية، ومن بين الحلول المقترحة لمواجهة مشكلة انتقال التلوث هو فرض الضريبة على الواردات من السلع الملوثة للبيئة بهدف تقليل الأثر الناشئ عن انتقال المشاكل البيئية عبر الحدود الوطنية، إلا أن هذا الإجراء يسوده كثير من الغموض مثل تحديد السلع التي تفرض عليها الضريبة وما حجم الضرر، لذلك فإن أحد

[1]– سهيل حسين الفلاوي، **منظمة التجارة العالمية**، دار الثقافية،بيروت، سنة 2006، ص:292.

البدائل الأخرى المطروحة هو التعاون الدولي من خلال اتفاقية لحماية البيئة العالمية.[1]

2-1 المشكلة البيئية بين الدول المتقدمة والدول النامية:

تشكل الدول الصناعية حوالي 20% فقط من السكان العالم ومع ذلك فإن الدول الصناعية تستهلك 86% من الألمنيوم، 81% من الورق، 80% من الحديد والصلب، 76% من الأخشاب وفي الولايات المتحدة الأمريكية يبلغ نصيب الفرد طوال حياته نحو 540 طن من مواد الإنشاء، 18 طن ورق، 32 كن خشب و 14 طن معادن و 23 طن كيمياويات.[2]

ولقد كشفت دراسة حديثة عن أن الدول الصناعية هي المسئولة إلى حد الكبير عن التدهور البيئي العالمي إذ توصلت إلى أن: [3]

- حوالي 90 % من إنتاج الفحم العالمي يستهلك بواسطة 15 دولة
- حوالي 80 % من منتجات البترول العالمية تستهلك بواسطة 28 دولة
- حوالي 91 % من الغاز الطبيعي يستهلك من قبل 20 دولة

ومن المؤكد أن الدول المتقدمة استخدمت ومازال تستخدم أثناء عمليات التنمية الكثيرة من الموارد العالم الطبيعية والبيانات الحالية تكشف عن أن تلك الدول ما زالت هي المسئول الأكبر عن استهلاك تلك الموارد مقارنة بما تستخدمه الدول الفقيرة كما أن ارتفاع مستويات المعيشة والدخل في الدول

[1]– جلال عبد الفتاح الملاح "التجارة الدولية والبيئة في إطار المنظومة عالمية وبعض الاعتبارات للدول النامية" السلسلة العلمية لجمعية الاقتصاد، السعودية، المجلد الثاني، سنة 2000. ص: 15.

[1]– زينب صالح الأشوح " **الإطراد والبيئة ومداواة البطالة**"، دار غريب، قاهرة، سنة 2003، ص: 17. [2]

[3]– السيد احمد عبد الخالق واحمد بديع بليح " **منظمة التجارة العالمية–أثار المنافسة الدولية**، المشكلة البيئية والتجارة العالمية" الدار الجامعية، الطبعة الأولى سنة 2003/2002 ص:115

المتقدمة يساعد على مواجهة المشاكل البيئية والتغلب على آثارها السلبية مع إمكانيات استمرار النمو الاقتصادي.

وعليه نجد أن الدول النامية نصيبها متواضع من المشكلة البيئية إذ تساهم هذه الدول بحوالي 25 فقط من إصدارات ثاني أكسيد الكربون و10 فقط من الكلورفلوركربون ومن هذا يتضح على أن الدول الصناعية هي مسئولة إلى حد كبير عن المشكلة البيئية وتعد الدول النامية متلقية له المشكلة وما يترتب عليها من أثار سلبية.[1]

كما أظهرت إحدى الدراسات أن التجارة الحرة، قد لا يكون سببا رئيسيا لمشاكل التدهور البيئي الجديدة، إلا أنه يعتبر سببا مساعدا على تفاقم المشاكل البيئية نتيجة لاستغلال الدول القوية للضعيفة، ومن الأمثلة على ذلك وجود اتفاقية التعاون البيئي بين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك، حيث يعتقد أن الهدف الرئيسي من جانب هذه الاتفاقية هو تهرب الولايات المتحدة الأمريكية من التزامات البيئية ذات تكاليف باهظة بتشجيع المكسيك على الإنتاج باستخدام مختلف مواردها ثم استيرادها من خلال نظام مفتوح للتداول. كما تستغل الولايات المتحدة الأمريكية الدول العالم الثالث عن طريق استيراد حاجياتها من الموارد الطبيعية بالأسعار الرخيصة بينما تحتفظ باحتياطها من الموارد المحلية بدون الاستخدام وبذلك ضمان مواردها لأطول مدة ممكنة. [2]

[1]– السيد احمد عبد الخالق واحمد بديع بليح نفس المرجع السابق ص 116.

[2]– زينب صالح الأشوح نفس المرجع السابق ص 60–63.

2. المعايير البيئية والتجارة الدولية:

2-1 المعايير والاشتراطات البيئية:

يقصد بالمعايير في غالب أحيان على انه تدابير ينبغي الامتثال لها ويمكن أن يكون هذه المعايير طوعيا أو إلزاميا، حيث من الناحية القانونية تبقى المعايير طوعية إلى أن ينص عليها قانون وطني فتصبح إلزامية ويصعب التمييز بين المعايير الطوعية والمعايير الإلزامية بالنسبة للمنتجين خاصة في للدول النامية الأمر الذي يعرضهم إلى احتمال فقدان المستهلكين في الأسواق الدولية.

وتنقسم المعايير البيئية إلى أربعة أقسام رئيسية وهي:[1]

أ- معايير تتعلق بنوعية البيئة أي يجب تحديد الحد الأقصى المسموح به تلوث البيئة بما يسمح بالمحافظة على العناصر الأساسية للبيئة وهي عبارة عن المعايير عامة ناتجة استخدام العديد من الأساليب حيث يتعلق بعضها بالإنتاج والبعض الأخر بالمنتوج خاصة التي لها دورة حياة أطول.

ب- معايير تتعلق بخفض الإصدارات وتنقسم إلى:

- معايير تفرض إلزاما خفض التلوث بكمية معينة من إحدى مكونات المنتوج
- اشتراطات تتعلق بفرض التزام باستخدام طرق معينة لخفض التلوث

ج- معايير تتعلق بالمنتجات.

د- معايير تتعلق بالأسلوب الإنتاج.

[1]– السيد احمد عبد الخالق واحمد بديع بليح نفس المرجع السابق ص 167.

وعليه نستخلص أن المعايير رقم 1و2 تؤثران على التجارة الدولية بصفة غير مباشرة نتيجة تأثيرهما على حجم الإنتاج أو جودته كما قد تؤثر الاستثمارات البيئية على التكلفة النهائية للمنتوج.

2-2- المعايير البيئية والمنافسة:

شهدت السنوات العشر الماضية مناقشة الرابط بين المعايير البيئية والمنافسة، وقد عكس هذا النقاش المخاوف في الدول المتقدمة من فقدان مركزها التنافسي نتيجة الأنظمة البيئية المطبقة في الدول النامية والتي تشجع الصناعات كثيفة التلوث، حيث أن هذه الأخيرة تجد صعوبات في استيعاب التكاليف البيئية التي تطالب بها الدول المتقدمة.

فقد تأثر صادرات قطاع الصيد البحري للدول النامية الحد كبيير عندما منعت المجموعة الأوروبية عام 1997 استراد المأكولات البحرية من عديد دول العالم الثالث وكان ذالك نتيجة اشتراطات صحية التي فرضتها المجموعة الأوروبية على استعمال المواد الكيماوية دون اخذ بعين الاعتبار أن معظم الدول المصدرة لمنتجات الصيد البحري لا تملك الموارد المادية للوفاء بالشروط التي تفرضها. كما تأثرت عديد من صادرات الدول النامية مثل قطاع النسيج والجلود نتيجة التدابير والمعايير المفروضة من الدول المتقدمة وقد ساهم ذالك إلى حد كبيير في زيادة التكلفة في الدول المنتجة ما يؤثر على قدرتها التنافسية في السواق العالمية، وقد أدت هذه المعايير البيئية التي اتخذتها الدول المتقدمة إلى خفض القدرة التنافسية في الدول النامية المصدرة وهذا بسبب افتقار الدول النامية إلى الخبرات والتكنولوجي نظيفة بيئيا خصوصا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي قد تواجه صعوبات للتأقلم مع المعايير البيئية العالمية[1]

[1]– اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا" الاتفاقيات الدولية وقضايا التجارة في المنطقة البيئية" سنة 2003 الأمم المتحدة نيورك ص 13

فقد تكون سياسات بيئية وطنية لها تأثير على التجارة أساسا من خلال آليتين، قد تأثر على السياسات البيئية التنافسية للشركات في الأسواق العالمية وأنها قد تؤثر على القدرة التنافسية للشركات الأجنبية في السوق الوطنية، تلقى الأثر الأول كثير من اهتمام في النقاش الدولي، وقد قيل أن السياسات البيئية الوطنية تمثل تكاليف إضافية للشركات المحلية ونتيجة لذلك الصناعات الملوثة ستنتقل بعيدا عن الدول التي تتبع سياسات البيئية صارمة إلى الدول اقل صرامة ولهذا استوجب على الدول المتقدمة حسب نظرتها إلى فرص مزيد من القيود البيئية في أسواقها.

فنظريا يمكن أن يدفع وضع السياسات البيئية إلى ترحيل المؤسسات المنتجة والملوثة إلى الدول التي تطبق قواعد بيئية اقل صارمة والمسماة ملجأ التلوث إلا أن العديد من المحليين اتجهوا عكس الاتجاه معتمدين على:[1]

- على مستوى الاقتصاد الكلي كان للإجراءات البيئية أثر ضعيف على المنافسة الشاملة أو على بنية التبادلات خاصة على ترحيل النشاطات الملوثة حيث لا يمثل المحافظة على البيئة سوى 2 % من التكاليف العامة للإنتاج.
- حسب بعض الفرضيات فإن الاختراعات التكنولوجية في ميدان البيئة تؤدي إلى خلق ميزات تنافسية، حيث تعمل على تخفيض التكاليف العامة.

قطاع السلع والخدمات البيئية تشهد تطورا كبيرا في الدول المتقدمة وبعض المؤسسات تجد تخصصات جديدة في الأسواق الخضراء، فحسب اللجنة

[1]– إيزابيل بياجيوتي والآخرون " العولمة والتنمية المستديمة" الأمم المتحدة، ترجمة محمد غالم والآخرون، المعهد الوطني الأنتروبولوجية الاجتماعية والثقافية، وهران الجزائر، سنة 1998. بطاقة رقم 05.أ

الأوروبية يمثل السوق الشامل للصناعات البيئية حوالي 250 مليار دولار سنويا ويرتفع بوتيرة 8 % سنويا.

فالمؤسسات الكبيرة لا يوجد خطر عليها فنتائج المحصل عليها نتيجة السياسات البيئية تكون متباينة وذلك حسب القطاعات، النشاطات، والدول واليد العاملة والرأسمال والتكنولوجيا. فالقطاعات أكثر تلوثا والأكبر استهلاكا للموارد الصناعية هي البترولية الكيماوية....الخ، فهي تواجه تكيفات ثقيلة جدا مؤثرة على قدرتها التنافسية. فالمؤسسات الكبيرة تملك وسائل الانضمام للاتجاهات الجديدة للسوق فبنسبة لها قد يمثل استحداث المؤثرات الخارجية للبيئة فرصة تجارية بدلا من أن يكون عائقا.

وفيما يخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر تأثرا بالإجراءات البيئية الصارمة نتيجة ضعف احتياطاتها المالية والصعوبات الناجمة عن عدم قدرتها على التأقلم مع الاختراعات التكنولوجية والطلب الأخضر كما تواجه مؤسسات الدول النامية صعوبات في تكييف عندما يتم تحديد القواعد بشكل أحادي من طرف الدول المستورد ة ففي بعض الأحيان تجر هذه السياسات الدول النامية المصدرة على التغيير الجذري في طرق الإنتاج

2-3- أهمية الأداء البيئي في الأسواق:

إن ظهور أسواق متخصصة التي نشأت نتيجة تفضيل المستهلكين للسلع الصديقة للبيئة حيث أنها تقدم فرص متنوعة للمنتجين في الدول النامية فالعلامات البيئية وغيرها من التراخيص تمنح للمصنعين، فرصة لتصميم سلعهم، حيث أن هذه الأسواق أظهرت على أن المستهلكين لهم قدرة على دفع الثمن مقابل السلع ذات أبعاد بيئية وهذا ما يمنح الميزة التنافسية لمختلف المؤسسات التي تصنع منتجاتها وفق المعايير البيئية وبالتالي القدرة على النفاد إلى تلك الأسواق.

ولقد أكد الباحثون أن وجود معايير البيئية يعد مطلبا أساسيا في العديد من الأسواق، مما يجعل المؤسسات التي تطبق معايير البيئية العالمية تتمتع بأفضلية تنافسية تزيد من فرصها السوقية الجديدة، وتساعد في الحصول على العلامة الأوروبية (CE) التي تسمح للمنتجات بالدخول إلى السوق الأوروبية كما أن انتشار المواصفات البيئية العالمية تسهل من التجارة والاندماج في الاقتصاد العالمي.[1]

ولقد تبين من نتائج أحد البحوث أن نسبة 51% من المستهلكين الأمريكيين يقومون بشراء المنتجات ذات بعد بيئي وذلك بالنسبة لنطاق واسع من أنواع السلع، كما أظهرت إحدى بحوث أخرى أن نسبة 58% من المؤسسات تستحق أن تكون ذات مواصفات تسويقية للسلعة البيئية، بينما أظهرت بحوث أخرى أن نسبة 26% من المؤسسات تسوق فعليا سلعا خضراء ذات بيئة صغيرة نسبيا.[2]

وتتبين إحدى الدراسات على أن الأداء البيئي لا يضعف النمو الاقتصادي وتظهر هذه الدراسة وجود ترابط متبادل بين جودة البيئة ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حيث أن هذه الدراسة شملت أكثر من 70 دولة، وخلافا للمنحنى كونت البيئي الذي يؤكد بأن التحسينات في الأداء البيئي يتحسن نتيجة الدخل الوطني، وتستعين هذه الدراسة بمؤشرات بيئية التي تثبت على أن تحسينات البيئة ومنها الكفاءة في استخدام الطاقة هي من عوامل التي تساعد في زيادة النمو الدخل الوطني.

[1]– محمد عبد الوهاب العزاوي « أنظمة إدارة الجودة والبيئة »، دار وائل للنشر،عمان الأردن، الطبعة الأولى سنة 2002 ص: 239.

[2]– رعد حسن الصرف " نظم الإدارة البيئية والإيزو14000 "،الناشر سلسلة الرضا للمعلومات، دمشق– طبعة الأولى، سنة 2001 ص 190

2-4- ضبط المعايير البيئية بين الدول المتقدمة والدول النامية:

لقد استفادت الدولة المتقدمة من النمو الاقتصادي وذلك قبل عصر الوعي البيئي الذي بدأ في أواخر الستينات، وقد تزامن ذلك مع الارتفاع في مستوى الدخل وتفهم الآثار البيئية مما ساعد على وضع معايير واعتمادها وقد استفادت المؤسسات التي تأسست بعد إصدار هذه المعايير في الدول المتقدمة من النمو في أطر بيئية تنظيمية كما تقدم الدول ذات الدخل المرتفع حوافز وإعانات ودعما على صعيد البحوث الرامية إلى مساعدة المؤسسات وتشجيعها على الاستثمار في التكنولوجيا النظيفة وعمليات الإنتاج غير الضارة بالبيئة وبالتالي محافظة هذه المؤسسات على القدرة التنافسية في الأسواق العالمية.[1]

وخلافا لذلك فقد انطوى تراخي السياسات البيئية في الدول النامية على زيادة المنافع البيئية الاجتماعية الحدية للأنشطة الإنتاجية الأولية عن تكاليف الاجتماعية،مما شجع الدول النامية على زيادة الصادرات من المنتجات الطبيعية على رغم من أن ذالك يتضمن استنزاف الموارد الطبيعية والإضرار على البيئة على المدى الطويل، كما أن معظم الدول النامية قلما تميز بين المؤسسات الصغيرة والكبيرة عندما يتعلق الأمر بصياغة الأنظمة البيئية وتطبيقها، هذه العوامل تؤثر على النفاذ والمنافسة في الأسواق العالمية.[2]

إن رغبة الدول المتقدمة في التوصل إلى توقيع اتفاقية ملزمة تربط التجارة بالبيئة هي في حقيقة الأمر استمرار لسياسة تكريس المصالح والرغبة في الحفاظ بالتنافسية العالية في السوق العالمي كرد فعل لتزايد العولمة وتحرير التجارة وتزايد الضغوط التنافسية من بعض الدول النامية التي اقتحمت السوق العالمي

[1]- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا " **المعايير البيئية والقدرة التنافسية للقطاعات الاقتصادية الرئيسة**" الأمم المتحدة نيورك سنة 2005 ص: 04.

[2]- سامي عفيفي حاتم"**الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية**"، كتاب الأول، الدار المصرية اللبنانية،القاهرة، سنة 2005،ص339

وأصبحت تشكل تهديدا لمنتجاتها في السوق، فالدول المتقدمة تلتزم في حقيقة الأمر بالمعايير بيئية عالية ولكنها تعتبر أن تلك المعايير تشكل تكاليف على مؤسساتها وتؤدي إلى تخفيض قدرتها التنافسية مقارنة بالدول النامية التي لا تلتزم باشتراطات بيئية مماثلة.[1]

3- منظمة التجارة العالمية والبيئة

3-1- السياسات البيئية في منظمة التجارة العالمية بعد جولة أوروجواي:

يعتبر مؤتمر الأرض المنعقد في مدينة ريودي جانييرو سنة 1992 إطارا عام طرح من خلاله موضوع العلاقة بين التجارة والبيئة في المراحل الأخير لمفاوضات جولة أروجواي، حيث اقترحت الولايات المتحدة الأمريكية ضرورة إنشاء لجنة دائمة للتجارة والبيئة في إطار منظمة التجارة العالمية ولقد عارضت الدول النامية الاقتراح بشدة خشية اللجوء الدول المتقدمة إلى تطبيق معايير بيئية متشددة يصعب الوفاء بها واستخدام هذه المعايير كشرط مسبق لتوفيق تجارة الدولة النامية.

وقد أبدت الدولة النامية تخوفها من أن تأخذ المعايير البيئية أبعادا جديدة على التجارة الدولية وتأثير نفاذ منتجاتها إلى الأسواق العالمية والدولية، حيث أن هذه الدول مازالت تحاول استيعاب تلك المعايير الخاصة بالتغليف وإعادة الاستخدام وإدارة المنتج سواء كان ذلك بالنسبة للمنتج النهائي أو بالنسبة لمداخلاته، ومع أن هذه المعايير البيئية والإجراءات لازالت في غالبيتها اختيارية

[1]- جلال عبد الفتاح الملاح « **التجارة الدولية والبيئة في إطار المنظومة عالمية وبعض الاعتبارات للدول النامية** » نفس المرجع السابق ص: 22.

وليست ملزمة، إلا أنها أصبحت تمثل بالفعل عوائق للكثير من صادرات الدولة النامية، خاصة أن هذه الإجراءات توضع كاستجابة لطلب صناعة وطنية.

ونظراً لأن صادرات الدولة النامية على قدرة من منافسة المنتجات الدولة المتقدمة، ولهذا تتوجه هذه الأخيرة إلى فرض إجراءات واشتراطات بيئية على وارداتها حيث أن الدولة المتقدمة ترى في هذه الإجراءات على أنها طواعية حيث يكون للمستهلكين حرية في اختيار السلع المتسقة مع المتطلبات البيئية، إلا أن هذه الإجراءات يتم الترويج لها بشدة بحيث تصبح القاعدة وليس الاستثناء بعد فترة وجيزة، هذا ما يؤثر على القدرة التنافسية للواردات من الدول النامية ويتطلب وقتا وتمويلا وتكنولوجيا جديدة لملائمة وتكيف إنتاجها مع تلك المتطلبات البيئة.[1]

إن العلاقة بين التجارة والبيئة لها ثلاث أبعاد رئيسية يجب أخذها بعين الاعتبار عند حسم القضية على مستوى منظمة التجارة العالمية، وهذه الأبعاد على النحو التالي:[2]

البعد الأول: إن آثار السياسات البيئية تختلف في الدول النامية عنها في الدول المتقدمة ويتطلب ذلك تطبيق السياسات الملائمة وتقليل بقدر الإمكان من أثارها عبر الحدود الوطنية، ومعنى ذلك فإن التعاون الدولي أمر حتمي لزيادة الشفافية ورسم وتطبيق هذه السياسات والحد من التكلفة التي يمكن أن تتكبدها الدولة النامية في هذا المجال.

البعد الثاني: إن الاتجاه المتزايد نحو فرض إجراءات بيئية صارمة على القطاعات التصديرية التي تهم الدول النامية مثل صناعة الجلود والمنتجات

[1]– عبد المطلب عبد المجيد "**الجات وآليات المنظمة التجارة العالمية من أوروجواي لستايل وحتى الدوحة** "، دار جامعية، الإسكندرية، سنة 2005.ص267

[2]– عبد المجيد عبد المطلب، نفس المرجع السابق. ص: 273

والملابس والأغذية والمنتجات الزراعية هو أمر يجعل الدول النامية تتساءل عن جدوى إدخال هذه القطاعات ضمن جولة أروجواي وبالتالي التحرير التدريجي المطلوب فيها من ناحية، بينما تواجه هذه الصناعات من ناحية أخرى إجراءات بيئية إضافية جديدة كثيراً ما يكون الغرض منها حمائي وعليه فإنه ضرورة التأكيد على أن المكاسب التي تحصلت عليها الدول النامية في شكل تخفيض التعريفة الجمركية أو إدخال القطاعات الجديدة في قواعد الجات والنفاذ إلى الأسواق بموجب التزامات جديدة تعهدت بها الدول المتقدمة بمقتضى اتفاقيات جولة أورجواي يجب أن تعمل هذه الدول على إزالتها من خلال المعايير البيئية.

البعد الثالث: إن التعاون الدولي في مجال البيئة أصبح لا مناص منه ليس فقط ضمانا للشفافية هذه المعايير بل ولمساعدة الدول النامية للتكيف معها بالإضافة إلى ضرورة التعاون على أن الاستخدام المعايير البيئية لا يؤدي إلى قيود تجارية إضافية على صادرات الدول النامية.

3-2- الحماية الخضراء:

تنظم وثيقة مراكش النهائية والتي أنشئت بموجبها منظمة التجارة العالمية تخفيضا عاما لحقوق الجمركية، إلا أن تخفيض القيود الحماية التعريفية استبدل بحماية أخرى والتي تظهر في قواعد صحية أو بتحويل القواعد البيئية تبدو أثارها المباشرة من خلال المنظمات البيئية الغير الحكومية الموجودة في الدول المتقدمة والتي تقوم بالضغط على حكوماتها لفرض المزيد من القيود التجارية على الدول التي تتساهل في مجال حماية البيئة، إلا أن هذا التوجه يحتوي على عدة مخاطر وصعوبات على صعيدين أولهما يتمثل في تقدير تكاليف البيئية في مختلف مراحل دورة حياة المنتوج أما ثانيهما يتمثل في أن تقدير تكاليف البيئية يختلف حسب المناطق الجغرافية ودرجة النمو الاقتصادي.

فشرعية حماية البيئة مختلفة بين الدول المتقدمة والدول النامية، فمثلا المحاسبة البيئية للمنتوج تكون أقوى في الدول المتقدمة المستهلكة منه في الدول النامية المنتجة فالبلد أ يريد لأسباب السياسية الداخلية المحافظة على البيئة أكثر من البلد ب المصدر له، فلا يستطيع أن يفرض على المنتجات المستوردة من البلد ب رسما يتناسب مع الأضرار الناتج عن إنتاج هذه المنتجات على سكان البلد ب، فوجود نوع من هذه السياسات الأحادية من طرف الدول المتقدمة لا يخدم مصالح الدول النامية التي تتخذ خيارات أخرى.[1]

ومن القضايا التي تتخوف منها الدول النامية هو دمج التكلفة البيئية في سعر المنتج النهائي وبطبيعة الحال يواجه هذا الموضوع مشكلات عدة تتعلق مبدئيا بكيفية تقييم التكلفة البيئية تقييما كميا يمكن إضافته إلى سعر المنتج فكيف لنا معرفة قيمة التلوث الذي تسببه عملية الإنتاج معينة وكيفية قياس القيمة المطلوبة للحفاظ على البيئة بحيث تضاف إلى التكلفة النهائية، ومن جانب آخر فإنه ما تعتبره دولة من وجهة نظرها على أنها مشكلة بيئية قد لا يمثل مشكلة بالنسبة لدولة أخرى[2]

إن فرض الأمر الواقع على الدول النامية على استحداث التكاليف البيئية، فهي لا تقدر لضعف وسائلها أن تأخذ على عاتقها المخرجات الدولية المتعلقة بالمنتجات المشتركة الشاملة مثل (الطقس، التنوع البيولوجي)، حيث أن معظم المشاكل الشاملة لا بد أن تمر عبر وضع اتفاقيات متعددة الأطراف حول البيئة لكي تلعب دورا عالميا في لحماية البيئة.

[1]– إيزابيل بياجيوتي والآخرون نفس المرجع بطاقة رقم 05.أ

[2]– عبد المطلب عبد المجيد، نفس المرجع السابق. ص: 270

3-3- البيئة في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية:

إن الهدف من محاولة الربط بين التجارة الدولية والبيئة في منظمة التجارة العالمية يستند إلى أن المنظمة تحاول التوفيق بين المبادئ حرية التجارة وحماية البيئة ودالك من خلال آليتين وهما:

ا- لجنة التجارة والبيئة

خلال المراحل النهائية لجولة الأوروجواي وخاصة الاجتماع الوزاري الذي عقد في مراكش والذي أسفرت عن الإعلان لتشكيل لجنة فرعية للتجارة والبيئة وتهدف هذه الأخيرة إلى تحديد العلاقة بين الأحكام التجارية والإجراءات البيئية بطريقة تسمح بترقية التنمية المستدامة، ويوحد عنصران يوجهان عمل هذه اللجنة وتتمثل الأولى في أن صلاحيات المنظمة العالمية للتجارة في ميدان تنسيق السياسات تقتصر على التجارة وعلى جوانب السياسات البيئية التي قد تكون لها آثار معتبرة على التبادل بين الدول بمعنى ليست المنظمة العالمية للتجارة هيئة للحفاظ على البيئة ولا تتدخل في البحث عن الأولويات الوطنية أو لوضع المعايير فيما يخص البيئة وتبقى هذه المهام من صلاحيات الحكومات والمنظمات الحكومية، ثانيا إذ تأكدت لجنة التجارة والبيئة من وجود مشاكل تنسيق متعلقة بتدعيم المحافظة على البيئة يجب حلها بطريقة تحفظ مبادئ النظام التجاري المتعدد الأطراف.

وتم وضع عناصر مرجعية لمهام لجنة التجارة والبيئة والتي تتمثل: [1]

1. العلاقة بين أحكام النظام التجاري المتعدد الأطراف والإجراءات التجارية المتحدة لغاية الحماية حتى التي تتعلق بالاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف.

[1]- سهيل حسين الفلاوي، نفس المرجع السابق،ص:295

2. العلاقة بين السياسات البيئة التي تهم التجارة والإجراءات البيئية التي لها تأثيرات بالغة على التجارة وأحكام النظام التجاري المتعدد الأطراف.
3. العلاقة بين أحكام النظام التجاري المتعدد الأطراف و: أ- الضرائب والرسومات المطبقة لأغراض بيئية، ب- التعليمات المطبقة لأغراض الحفاظ على البيئة والخاصة بالمنتجات فيها المعايير والقوانين والتقنية والتعليمات الخاصة بالعنونة التجارية وإعادة الرسكلة.
4. أحكام منظمة التجارة العالمية فيما يخص الشفافية.
5. العلاقات بين ميكانيزمات تسوية النزاعات في النظام التجاري المتعدد الأطراف والميكانيزمات المتوقعة في الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف.
6. تأثيرات الأحكام البيئية على دخول الأسواق خاصة بالنسبة للدولة النامية والمزايا البيئية عند إزالة الحواجز والتوترات في المبادلات.
7. تصدير منتجات ممنوعة في السوق الداخلي.
8. الأحكام الملائمة للاتفاقية حول جوانب حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة.
9. برنامج العمل المتوقع في القرار المتعلق بتجارة الخدمات والبيئة.

المساهمة التي يجب تقديمها للأجهزة الملائمة فيما يخص التوفيقات المناسبة الخاصة بالمنظمات الحكومية وغير الحكومية.

كما تميزت سنة 2002 باجتماعات استثنائية للجنة التجارية والبيئة في منظمة التجارة العالمية أنارت فيها دولة الأعضاء مواضيع مختلفة تمحور معظمها على أهمية توضيح العلاقة بين منظمة التجارة العالمية، لا سيما لجنة التجارة والبيئة، وبين الاتفاقيات البيئية متعددة للأطراف بسبب أهمية تعاون بين

المسؤولين عن التجارة وعن البيئة من أجل خلق مناخ أفضل لا تتعارض فيه السياسات التجارية مع الأولويات البيئية.

وظهر خلال المناقشات في لجنة التجارة والبيئة في منظمة التجارة العالمية مدى صعوبة موضوع التجارة والبيئة، وأنه لا يزال في بداية الطريق في المفاوضات، إذ أن هناك حاجة إلى إطار تعريفي وإلى تنسيق ما بين قواعد منظمة التجارة العالمية وبين الاتفاقيات الدولية للبيئة، وهناك تباين في وجهات النظر بين الدول المتقدمة والدول النامية بين قواعد منظمة التجارة العالمية وتدابير حماية البيئة

ب-اتفاق تدابير الصحة والصحة النباتية

إن اتخاذ تدابير حماية صحة للإنسان والحيوان والنبات ليس بأمر جديد في جولة أوروجواي حيث كانت هذه التدابير قبل جولة أوروجواي ولكن في إطار اتفاقيات ثنائية بين الدول ودون ضرورة الاحتكام إلى مقاييس دولية بشأن تحديد ما يعتبر ضارا بصحة الإنسان والحيوان والنبات.

وقد نشأ عن ذلك الاستخدام للاتفاق إلى إعاقة حرية التجارة والتميز التحكمي بين الدول الأعضاء، وجديد في جولة أوروجواي هو وضع إطار متعدد الأطراف يمكن من استخدام تدابير متناسقة لحماية صحة الإنسان والحيوان والنبات قائمة على أسس تعدها المنظمات الدولية المختصة، مما يقلل الآثار السلبية لهذه التدابير على حرية التجارة.

1- تعريف تدابير الحماية:

تعرف تدابير حماية صحة الإنسان والحيوان والنبات بأنها أي تدبير يطبق:[1]

أ- لحماية حياة أو صحة الإنسان أو الحيوان والنبات في أرض البلد العضو من الأخطار الناشئة عن دخول أو وجود أو انتشار الآفات أو الأمراض أو الكائنات العضوية الحاملة لأمراض أو الكائنات العضوية.

ب- لحماية حياة أو صحة الإنسان أو الحيوان في أراضي البلد العضو من الأخطار الناشئة عن المواد المضافة أو الملوثة أو السموم أو الكائنات العضوية المسببة لأمراض الموجودة في المواد الغذائية أو المشروبات أو الأعلاف.

ج- لحماية حياة أو صحة الإنسان في أرض العضو من الأخطار الناشئة عن الأمراض التي تحملها الحيوانات أو النباتات أو المشتقات الحيوانية والنباتية، أو عن دخول أو وجود أو الانتشار الآفات.

د- لمنع أو للحد من أي ضرر في أراضي البلد العضو ناتج عن دخول أو وجود أو إنشاء الآفات.

2- مضمون التدابير الصحة والصحة النباتية:

إن هذا الاتفاق يحتوي على مجالات واسعة حيث يشمل:[2]

- القوانين والمراسيم واللوائح التنظيمية والمتطلبات المتصلة بالموضوع.

---

[1]- محمد عمر حماد أبو دوج، **منظمة التجارة العالمية واقتصاديا الدول النامية**، دار جامعية، الإسكندرية، سنة 2003 ص 79.

[2]- سمير محمد عبد العزيز، **عالمية تجارة القرن الحادي والعشرين**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، سنة 2006، ص133.

- مقاييس المنتج النهائي وطرق التجهيز والإنتاج والاختيار والمعاينة وإجراءات التصديق.
- متطلبات نقل الحيوانات والنبات.
- الملصقات المبينة للمحتويات والمرتبطة مباشرة بسلامة المواد الغذائية.

إن الدول النامية ترى أن الدول المتقدمة تسعى تدريجيا إلى إهدار ما لديها من المزايا النسبية سواء في نطاق البيئة أو العمالة الرخيصة عن طريق فرض معايير أكثر صرامة عليها والتي تطبقها الدول المتقدمة بعد أن وصلت إلى أعلى درجات التقدم والرفاهية، كما أن الدول النامية قد تتأثر سلبيا أو إيجابيا على صادراتها والقدرة النافسة نتيجة السياسيات البيئة المنتهجة من طرف الدول المتقدمة.

خاتمة:

غذت الحركة المزدوجة الانتشار للتجارة الدولية وكثافة المشاكل البيئية، الجدال القائم بين المدافعين عن التبادل الحر والبيئيين، فبالنسبة للتيار الأول يتحسن نمو التبادلات من ثنائية إنتاج السلع والخدمات والأمر يساعد على تزايد الثروات والرفاهية، أما التيار الثاني فيعتقد أن تحسين الرفاهية الاجتماعية يمر بحماية البيئة، فوجهات النظر بين الدول المتقدمة والدول النامية تختلف حول السياسات البيئية، فالحماية البيئية تعد من الأولويات للطرف الأول أما الطرف الثاني فهو يفضل الاهتمام بالدرجة الأولى بالمحاربة الفقر وزيادة النمو الاقتصادي.

وفيما يخص منظمة التجارة العالمية التي تهدف إلى تحرير التجارة من أجل الزيادة في المداخيل والرفاهية فإنها تحتوي على لجنة تهتم بالعلاقة بين التجارة الدولية والبيئة، كما تقوم بتنسيق السياسات التجارية والسياسات البيئية

التي قد تكون لها آثار معتبرة على التبادل الدولي فمنظمة التجارة العالمية لا تتدخل في بحث عن الأولويات الوطنية أو لوضع المعايير فيما يخص البيئة وتبقي هذه المهام من صلاحيات الحكومة كما ترى منظمة التجارة العالمية أن التجارة الدولية ليست إلا سببا من الأسباب الكثيرة التي أدت إلى التدهور البيئي

المراجع

- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية " **الاتفاقيات الدولية وقضايا التجارة في منطقة البيئة**" الأمم المتحدة، نيورك سنة 2003.
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية "**المعايير البيئية والقدرة التنافسية للقطاعات الاقتصادية الرئيسية**" الأمم المتحدة– نيورك سنة 2005.
- إيزابيل بياجيوتي والآخرون " **العولمة والتنمية المستديمة**" الأمم المتحدة، ترجمة محمد غالم والآخرون – المعهد الوطني الأنتروبولوجية الاجتماعية والثقافية وهران، الجزائر
- رعد حسن الصرف " **نظم الإدارة البيئية والأيزو14000**" دار الرضا للنشر دمشق، الطبعة الأولى، سنة 2001.
- جلال عبد الفتاح الملاح "**التجارة الدولية والبيئة في إطار المنظومة عالمية وبعض الاعتبارات للدول النامية**" السلسلة العلمية لجمعية الاقتصاد، السعودية، المجلد الثاني، سنة 2000.
- سامي عفيفي حاتم"**الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية**"، كتاب الأول، الدار المصرية اللبنانية،القاهرة، سنة 2005
- سهيل حسين الفلاوي "**منظمة التجارة العالمية**"، دارالثقافية، بيروت،سنة2006
- سمير محمد عبد العزيز،"**عالمية تجارة القرن الحادي والعشرين**"،المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، سنة 2006،
- زينب صالح الأشوح "**الاطراد ومداومة البطالة**" دار الغريب قاهرة سنة 2003
- عبد المطلب عبد المجيد "**الجات وآليات منظمة التجارة العالمية من أوروجواي لستايل وحتى الدوحة**، دار جامعية الإسكندرية سنة 2005.
- محمد عمر حماد أبودوج "**منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية**" دار جامعية الإسكندرية سنة 2003.
- محمد عبد الوهاب العزاوي « **أنظمة إدارة الجودة والبيئة** »، دار وائل للنشر،عمان الأردن، الطبعة الأولى سنة 2002